ـ(228)ـ ومصروفاتها، فان تطورها في العصر الراهن يتطلب من الحاكم الإسلامي أن يقوم بكل الأعمال التي تقع في طريق النهوض والتقدم الاقتصادي المرجو لتحقيق الرفاهية كاستصلاح الأراضي وبناء السدود والجسور وتنظيم شبكات المياه، واستخراج المعادن وبناء المصانع، والاهتمام بالتجارة، إضافة إلى بناء المستشفيات ودار العجزة، وهذه من البديهيات الواجب القيام بها من قبل الحاكم، وأن لا يثقل الرعايا بالضرائب، وإلا فضل الاقتصار على ما فرضه ا تعالى في كتابه وما سنّه الرسول صلّى ا عليه وآله وسلم، وفي ذلك قال الرسول صلّى ا عليه وآله وسلم:(لم نبعث لجمع الأموال ولكن بعثنا لإنفاقه)(1). وقال صلّى ا عليه وآله وسلم:(على الوالي خمس خصال: جمع الفيء من حقّه ووضعه في حقّه...)(2). ومن أهم واجبات الحاكم الإسلامي في المجال الاقتصادي: أولاً: تحقيق التوازن الاقتصادي: ان النظام الإسلامي يواجه الناس بمنهج واقعي للحياة يتحكم في تصوراتهم وفي مشاعرهم وفي مواقفهم وفي علاقاتهم، ليلتقطهم من الضلالة والقلق والاضطراب ويرتفع بهم إلى قمة السمو والارتقاء، لكي لا تكون القيم المادية هي المتحكمة فيهم، ومن وسائله تحقيق التوازن بين الطبقات على ضوء قوله تعالى: "كي لا يكون دُولَةً بين الأغنياء منكم"(3). وتقع على عاتق الحاكم الإسلامي أداء هذه المسؤولية، ومن واجباته: 1ـ القيام بدوره التربوي والإصلاحي في الدعوة إلى الإنفاق في وجوه الخير، ومساعدة الضعفاء والمعوّزين، وإشباع حاجات الفقراء من مأكل وملبس ومسكن،

_____ 1ـ مشكاة الأنوار 183. 2ـ كنز العمال 6: 47. 3ـ سورة الحشر: 7.